

تُعدّ فترة الحكم العثماني في مصر غنية بالمصادر التاريخية، منها الوثائق الرسمية الصادرة عن الإدارات المالية والقضائية، بالإضافة إلى مؤلفات مؤرخين معاصرین لتلك الحقبة. تُعتبر الوثائق المالية، كدفاتر الالتزام (التي تفصّل الالتزامات المالية على الأراضي الزراعية المقسّمة إلى "قراريط")، ودفاتر الجمارك (التي تبيّن الإيرادات الجمركية في الموانئ)، ودفاتر الجرایة والعليق (المتعلقة بمحصصات المسؤولين)، ودفاتر الرزق الأحبابية (حول الأوقاف)، ودفاتر خدمة الديوان (مرتبات الموظفين)، ودفاتر الجسور (أعباء بناء وصيانة الجسور)، ودفاتر الترابيع (مساحات الأرضي والضرائب)، من أهم مصادر دراسة الاقتصاد المصري في تلك الفترة. أما الوثائق القضائية، كسجلات الديوان العالى (النزاعات بين الملتهبين وال فلاحين)، ومحاضط محاكم الأقاليم، وأرشيف المحكمة الشرعية (الأحوال الشخصية والنزاعات العقارية)، فتُلقي الضوء على الحياة الاجتماعية والقانونية. كما تُعد مؤلفات مؤرخين كابن إياس، وابن زنبيل، وابن أبي السرور البكري والإسحاقي، والجبرتي، مصادر هامة للتعرف على التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر خلال العصر العثماني. تحفظ هذه الوثائق في أماكن متعددة، منها دار الوثائق القومية المصرية، ودار المحفوظات، وأرشيف الشهر العقاري، ووزارة الأوقاف.